شركات عالمية لإضافة تخصصات جديدة في المشروع

«الصحية»: «الصحة» تؤكد إمكانية ضم ربات البيوت إلى «عافية»

اللجنة الصحية

جانب من الحضور

بحثت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية في اجتماعها ومسؤولي وزارة الصحة امس ملف التامين الصحي للمتقاعدين (عافية).

وقال عضو اللجنة النائب يوسف الفضالة إنه تم طرح اقتراح بشان إضافة ربات البيوت البالغ عددهن ١٥ الفا للمستفيدين من مشروع (عافية)، لافتا إلى أن الوزارة أكدت إمكانية إضافة هذا العدد.

وأضاف الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة انه تم مناقشة تطوير العمل فيما يتعلق بهذ المشروع وإضافة شركات عالمية لتغطيه تخصصات اكبر من التي تغطيها الشركات المحلية حاليا.

وقال إن وزارة الصحة استجابت وأشارت إلى ان هذا التامين في سنته الأولى وهناك إمكانية إضافة تخصصات جديدة وإدخال شركات عالمية لهذا التامين.

في سياق منفصل استغرب الفضالة اللغط الحاصل حول وزارة الصحة، موضحا ان الفساد متفش بوزارة الصحة وهناك دولة عميقة في الوزارة إلا اننا نؤكد ان الكويت ليست (كيكة) لتقسم بين البعض.

واكد ان الفساد الموجود بوزارة الصحة لا يمكن السكوت عنه وغير مقبول وادعاءات البعض بوجود صراع إسلامي في هذه المشكله ايضا غير صحيح نافيا وجود تسويات قادمة في هذا الملف.

ولفت الفضالة إلى أن هناك ٧٥٠ مليون دينار طارت في وزارة الصحة ولم يتم محاسبة أي مسؤول، مطالبا رئيس الوزراء ووزير الصحة بالتحرك لوقف الفساد في هذه الوزارة.

ونفى الفضالة وجود خلاف شخصي مع أي مسؤول بالصحة لكنه يسير وفق القسم الذي اقسمه بالدفاع عن حقوق المواطنين مؤكدا أن وزير الصحة يعلم حجم الملفات الموجودة والفساد.

واختتم الفضالة تصريحه قائلا: "الشق عود" إما أن تسكروه وإما سأفعل ادواتي الدستورية.

الفضالة: الفساد متفشٍ بالوزارة والكويت ليست «كيكة» لتقسم بين البعض

هناك 750 مليون دينار طارت ولم يتم محاسبة أي مسؤول

أصدروا بياناً بشأن التدهور في القطاع الصحي ومسؤولية الوزير ومجلس الوزراء

نواب يطالبون بوقف القيادات المسؤولة عن الفساد بـ«الصحة» ومحاسبتهم

جمال الحريش

أصدر عدد من النواب بياناً قالوا فيه إننا "تابعنا خلال السنوات الأخيرة التدهور الحاد بالقطاع الصحي في الكويت وأبرزها العلاج السياسي والسياحي وهدر الأموال العامة والتلاعب بمناقصات وعقود الإنشاء بالإضافة الى وجود العديد من المخالفات والملاحظات المالية والإدارية وذلك حسب تقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية.

وطالبوا وزير الصحة بعدم التراخي وسرعة إيقاف القيادات المسؤولة ومحاسبيتهم عن هذا التدهور الشديد خاصة بعد ان قدمت في حقهم بلاغات تتعلق بالتعدي على المال العام والتجاوزات.

وقال النواب في بيانهم "ونحن أمام محاولات البعض حماية أطراف الفساد في أخطر قطاع يتعلق بتدهور القطاع الصحي وحياة المواطنين، ندعو وزير الصحة للمضي قدما في إصلاح الأوضاع بوزارة الصحة ومحاسبة المتسببين فورا دون تهاون أو مماطلة فهو المسؤول بالدرجة الاولى".

وحذروا من خطورة الرضوخ لأصحاب المصالح والمناقصات المشبوهة وعقود التمريض المخالفة.

ودعوا سمو رئيس الوزراء لدعم وزير الصحة في حال قيامه بإجراءات او اصدر قرارات اصلاحية وعدم الرضوخ لأي ضغوط تحول دون ذلك.

وأكدوا أنهم متمسكون بموقفنا الداعم لأي خطوة اصلاحية بقدر تمسكنا في حق المحاسبة عند الرضوخ لأصحاب الصملاح والنفوذ.

والنواب الموقعون على البيان هم:

أسامة عيسى الشاهين ود. جمعان الحربش وراكان النص ورياض العدساني وصفاء الهاشم ود. عادل الدمخي ود. عبدالكريم الكندري وعبدالله فهاد العنزي وعبدالله الرومي وعبدالوهاب البابطين ومحمد براك المطير ومرزوق الخليفة وثايف مرداس العجمي ود. وليد مساعد الطبطبائي ود. يوسف الفضالة.

أقرت عدم جواز رفع أسعار السلع إلا بقانون

«المالية» توافق على مقترح لإلغاء زيادة الوقود

اللجنة المالية

واقفت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية امس على مقترح بقانون بشأن عدم جواز رفع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن والغاء زيادة الوقود.

وأوضحت مقررة اللجنة النائب صفاء الهاشم أن الحكومة لم تحدد جدولا زمنيا لمشاريعها الخدمية في حين تطالب المواطن أن يدفع من دون تقديم خدمات له مشيرة إلى أن نسبة الإنجاز في العديد من المشاريع صفر. وأشارت إلى استغراب اعضاء اللجنة طلب اللجنة التشريعية إحالة قانون تعيين القياديين إليهم، وقالت إن اللجنة ردت على الطلب بأنه غير لائحي

سنتقدم باقتراح بقانون يضمن حمايتها من أي تدخل حكومي

الشاهين: نرفض إلغاء المزايا المالية أو تخفيض مساعدات ذوي الإعاقة

اسامة الشاهين

أعلن النائب اسامة الشاهين عن اقتراح بقانون يحفظ امتيازات المعاقين بنص صراحة على ضمان هذه الامتيازات وعدم جواز تعديلها إلا بالزيادة كاشفا عن تقديم المقترح إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في اجتماع الاربعاء المقبل.

وأعرب الشاهين في تصريح له بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن رفضه اي توجه من وزارة الشؤون لتخفيض الامتيازات المالية للمعاقين معتبرا أن التصريحات المنسوبة للوزيرة مزعجة ومستفزة وانه لن يقبل بأن تمس تلك الفئة.

وقال إن المخالفات المالية والمحاسبية يجب ان تحال للنيابة ليشمل العقاب الموظف الذي سهل التلاعب لمدعي الإعاقة وإنه من غير المقبول تخفيض المساعدات عن الفئات التي ترعاها الدولة.

وذكر أن حالات التلاعب محدودة ومن أحيلوا إلى النيابة العامة 19 حالة فقط وأن الحديث عن تخفيض امتيازات المعاقين يخالف النطق السامي وتوجيهات سمو الأمير بأن الإصلاح الاقتصادي لا يكون على حساب من له أولوية في رعاية الدولة.

وأعرب عن أسفه لإساءة استغلال وزارة الشؤون السلطة التقديرية التي منحها المشرع لها من خلال ترك تحديد بعض البدلات والامتيازات لتقدير الوزارة والقرارات الإدارية والوزارية.

وكشف عن انه والنائب محمد هايف يتدرجان في استخدام ادواتهما لحماية حقوق المعاقين ومستحقي المساعدات الاجتماعية وننتظر اجراءات الحكومة وسنتخذ القرار الصائب على ضوئها.

وأوضح انه وجه مطالبات واضحة وعلنية ثم انتقل إلى مرحلة الاقتراح بقانون لإلغاء السلطة التقديرية للوزارة مؤكدا أن كل ما أتاحه الدستور له من صلاحيات يمكن استخدامها.

واختتم مطالبا المسؤولين في وزارة الشؤون وهيئة المعاقين بخلع قبعة المحصل المالي والمحقق الجنائي وارتداء قبعة المصلح والمعاون الاجتماعي.

أكد أن هذه القضية تضع مصداقيته على المحك

خليل الصالح يطالب وزير المالية بإعادة طرح مناقصة «محطة الزور 2»

خليل الصالح

دعا النائب خليل الصالح كلا من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ووزير المالية انس الصالح، إلى إعادة طرح مناقصة محطة الزور الشمالية 2، لافتا الى انه سيتدرج في استخدام ادواته الدستورية ويوجه اسئلة إلى الوزير ابتداءً من اليوم

وأضاف الصالح في تصريح له بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، ان هذه القضية سوف تضع مصداقية وزير المالية على المحك بشأن حمايته للمال العام.

واعتبر ان هيئة الشراكة لم تراع القوانين المنظمة، وان هناك مخالفات قانونية تستدعي التحقيق في طرح المناقصة ومعرفة الوضع المالي للمتقدمين، لافتا إلى ان الاجراءات محل شك كبير وتلاعب وهدر لأموال الدولة.

يرى أن توقيته غير صحيح

الشطي: الطلب النيابي بتعديل المادة 79 يخالف العديد من مواد الدستور

خالد الشطي

اعتبر النائب خالد الشطي أن طلب تعديل المادة 79 من الدستور بان تتوافق القوانين و(الشريعة الإسلامية) لا محل له من الإعراب دستوريا وواقعيا وانه مخالف لمواد عدة في الدستور الكويتي.

وقال الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه لا يؤيد هذا التعديل خاصة أن الظروف المحيطة تقتضي الحذر في أي مساس بالدستور سواء بالتعديل أم الإضافة على نصوصه.

وأوضح أن التطرق إلى هذا التعديل في هذا التوقيت يشوبه خطأ في التقدير، وخاصة أن الكويت دولة مدنية إسلامية تحترم كل الأديان التي تعيش على أرضها، مستغربا فتح هذا الملف الذي يدفع نحو التأزيم السياسي. وقال الشطي «أعد أبناء الكويت بالانتصار للدولة المدنية ومثل هذه الاقتراحات لن ترى النور، لأن تعديل المادة 79 ينسف الكثير من مواد الدستور وشكل الدولة ونظامها السياسي».

طالب بإعادة المحققين الذين تم الاستغناء عنهم

المويزري: مشكلتنا مع الحكومة سوء الإدارة والهدر المالي

شعيب المويزري

اعتبر النائب شعيب المويزري أن المشكلة الرئيسة مع الحكومة تتمثل في سوء الإدارة والهدر المالي وطالبها بإعادة المحققين الذين تم الاستغناء عنهم.

وأعرب المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن استغرابه من عدم اتخاذ الحكومة أي تدابير لإعادة حقوق المسرحين الكويتيين في القطاع النفطي بينما تستنفر كل أجهزتها من أجل الرغبة في التجديد لشخص واحد. وطالب المويزري النواب التصدي لهذا القرار الذي فصل لأجل شخص واحد وإلا فعلى الحكومة إعادة الجميع ممن تم ظلمهم معتبرا أنها لا تتعامل مع جميع أبناء الشعب بمسطرة واحدة.

من جهة أخرى أعرب المويزري عن رفضه استخدام بعض العبارات داخل قاعة عبدالله السالم المرفوضة من الدين والأخلاق والعادات والتقاليد، مؤكدا أن قاعة البرلمان وجدت للعمل والتشريع